مؤشر

# أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . السبت 23 مارس 2024

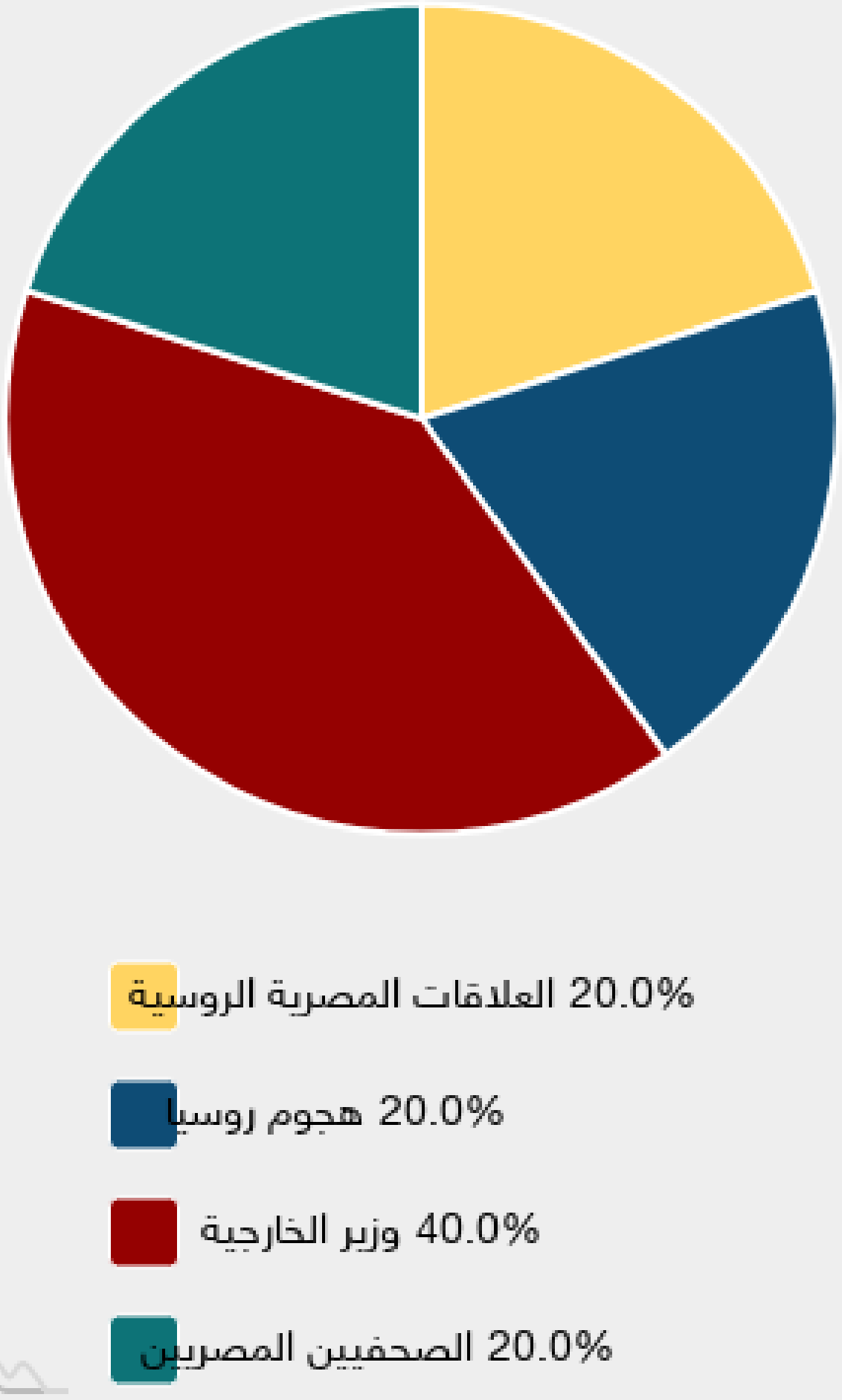

# حقوقيون يصفون إخلاءات سبيل وغلق قضايا بـ"الصحوة الوهمية"

**( سياسي . العربي الجديد )**

لم تمرّ ساعات قليلة على لقاء رئيس الوزراء البلجيكي ألكسندر دي كرو، الذي تتولى بلاده رئاسة الاتحاد الأوروبي، بثلاثة من الحقوقيين المصريين، وبعدها إبرام السلطات المصرية والاتحاد الأوروبي، مساء الأحد الماضي، اتفاقات تضمنت حزمة تمويل لمصر بقيمة 7.4 مليارات يورو على مدى أربعة أعوام، تشمل قروضاً واستثمارات وتعاوناً في ملفي الهجرة إلى أوروبا ومكافحة الإرهاب، حتى تم الإعلان في مصر عن غلق ملف القضية رقم 173 لسنة 2011 المعروفة إعلامياً بـ"التمويل الأجنبي"، وإصدار عدة قرارات بإخلاء سبيل عدد محدود للغاية من السجناء السياسيين وأبرزهم صحافيا قناة "الجزيرة" ربيع الشيخ وبهاء الدين إبراهيم، وهو ما اعتبره مراقبون "استجابة" من السلطات المصرية لضغوط أوروبية.

المدافع المصري عن حقوق الإنسان، بهي الدين حسن، قال في حديثٍ لـ"العربي الجديد" تعليقاً على القرار: "هناك مطالبات دولية للحكومة المصرية بإغلاق القضية 173 منذ 13 عاماً"، مضيفاً أنه "مع فراغ خزينة الحكومة المصرية وتعاظم ديونها، اضطرت للاستجابة لأحد مطالب مقرضيها". وتابع حسن: "من المحتمل أيضاً أن يجري الإفراج عن بعض الأبرياء، لكن هذا لا يعني بالطبع أن هناك انفراجة حقوقية أو سياسية جادة".

بهي الدين حسن: من المحتمل الإفراج عن البعض لكن هذا لا يعني أن هناك انفراجة

## ترويج لصحوة حقوقية في مصر

المدير التنفيذي لمؤسسة "كوميتي فور جستس"، أحمد مفرح، أبدى اعتقاده أيضاً أن هناك "ترويجاً حكومياً" لوجود "انفراجة وصحوة حقوقية في مصر"، خصوصاً بعد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وقال في حديث لـ"العربي الجديد"، إن ذلك "يأتي في إطار موجة جديدة من حملات البروباغندا التي سيعتمدها النظام المصري خلال الفترة المقبلة، للترويج لتحركات يظهر من خلالها كأنه بدأ في التراجع عن سياساته السابقة في مواجهة المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية في مصر، في حين أنه ما يزال يعمل على تكبيلهم وتجريم عملهم بقوانين مختلفة، واستهدافهم بأحكام غيابية وقرارات ضبط وإحضار، ووضعهم على قوائم الإرهاب، والانتقام من أسرهم بسبب عملهم الحقوقي".

واعتبر مفرح أن "القضية 173، لن تكون الأخيرة" من نوعها، مضيفاً أنه "فيما يخص الاتحاد الأوروبي، فأعتقد أنه يتغاضى عن الاهتمام بملف حقوق الإنسان في مصر، من أجل مصالح معينة مرتبطة بالأمن والمهاجرين مع نظام السيسي". وشدّد على أن دور الحقوقيين: "يقوم على موقف ثابت، ولن تنطلي علينا مثل تلك القرارات من قبل النظام المصري أو مثل تلك الشراكات التي تتم معه".

وقال: "سنعمل بعزم على تصحيح ذلك المسار، لوضع الملف الحقوقي في أولوية أي مسار للشراكة مع النظام

المصري"، مضيفاً أن "سياستنا واحدة، أنه لا بد أن يتم ربط أي شراكة مع النظام المصري بتغيير في سياساته المرتبطة بالملف الحقوقي وفي مقدمتها عدم تجريم العمل الحقوقي وفتح المجال العام والإفراج عن المعتقلين السياسيين".

خطوة غلق القضية 173 التي وصفها البعض بأنها "انفراجة حقوقية"، لم تخل من بعض "التلاعب" من قبل السلطات المصرية، إذ ذكرت مؤسسة دعم العدالة بالمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، في بيان أول من أمس الخميس، أن "قرار قاضي التحقيق في القضية رقم 173 لسنة 2011 المعروفة إعلامياً بالتمويل الأجنبي، لم يشمل كل المنظمات ولم يغلق القضية نهائياً، وأن القضية لم تنته تماماً بعكس كل التصريحات". وأضافت أنه "حتى الآن ما يزال ملف المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة لم يحسم بعد، وهي أول منظمة مصرية يتم التحقيق معها أمام قضاة التحقيق في القضية 173، ومؤسسو المركز ما يزالون مدرجين على قائمة الممنوعين من السفر".

أحمد مفرح: الاتحاد الأوروبي يتغاضى عن الاهتمام بملف حقوق الإنسان في مصر

تحقيقات سابقة

بدوره، اعتبر رئيس مؤسسة دعم العدالة بالمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، ناصر أمين، لـ"العربي الجديد"، أن "لا صحة لما تردد بأن القضية الخاصة بالمؤسسة هي قضية مستقلة بخلاف القضية الخاصة بقضية التمويل الأجنبي"، كاشفاً عن أنهم "حصلوا على وثيقة رسمية تفيد بأن التحقيقات تمت في ذات القضية، التي حملت الرقم 173 لسنة 2011 حصر قضاة تحقيق التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني"، وهي المذكرة المرسلة من رئيس محكمة استئناف القاهرة وقتها المستشار أيمن عباس، إلى النائب العام في حينه المستشار نبيل صادق، المتعلقة بالتحقيق بشأن المركز العربي لاستقلال القضاء.

مركز "القاهرة لحقوق الإنسان"، اعتبر أيضاً أن القرار الصادر في القضية 173 "لا يشير إلى تغيير جذري في نهج السلطات المصرية القمعي، ولا ينم عن بداية لعملية إصلاح جادة". وذكر المركز في بيان أن القرار "يعد رد اعتبار متأخرا، ويبقى أن نرى ما إذا كانت السلطات المصرية ستحترمه وتباشر تنفيذه"، مؤكداً أنه "فقط من خلال المراجعة الشاملة للتشريعات المصرية القمعية، والإفراج عن عشرات الآلاف من السجناء السياسيين السلميين، وفتح حقيقي للمجال العام، يمكن للسلطات المصرية إظهار إرادة سياسية حقيقية للإصلاح".

---

## سامح شكري يستقبل وزير خارجية سنغافورة لبحث تعزيز العلاقات الثنائية

**( سياسي . البوابة نيوز )**



/ moasher

استقبل سامح شكري وزير الخارجية، اليوم السبت، "فيفيان بالاكريشنان" وزير خارجية سنغافورة، فى إطار الزيارة التي يقوم بها الوزير السنغافوري إلى مصر على مدار يومين.

وصرح السفير أحمد أبو زيد، المتحدث الرسمي ومدير إدارة الدبلوماسية العامة بوزارة الخارجية، أن اللقاء تناول مجمل العلاقات الثنائية المتميزة التي تجمع مصر وسنغافورة، وما شهدته من تطور ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، حيث توافق الوزيران على أهمية الحفاظ على وتيرة هذا التطور الايجابى بما يعكس عمق العلاقات التاريخية بين البلدين.

في هذا الإطار، أكد الوزير شكري اهتمام مصر البالغ بتعظيم استفادة الشركات السنغافورية من الفرص الإستثمارية في مصر، خاصة المشروعات الكبرى مثل محور تنمية قناة السويس وما يتضمنه من فرص استثمارية هائلة، تشمل العديد من الأنشطة اللوجستية، وإدارة الموانئ، وتجارة الترانزيت، والتي تحظى بها سنغافورة بمزايا نسبية كبيرة.

من جانبه، أشاد وزير خارجية سنغافورة بالتعاون مع مصر، معرباً عن حرص بلاده على تعزيز التبادل التجاري بين البلدين والاستثمارات السنغافورية في مصر، بما يعكس الإمكانات الهائلة المتاحة للتوسع في التعاون الاقتصادى بما يحقق مصالح البلدين. وأعرب وزير خارجية سنغافورة عن تطلع بلاده لتعزيز التعاون مع مصر فى مجال الطاقة المتجددة والزراعة والسياحة. كما ناقش الوزيران مقترح إنشاء مجلس أعمال مشترك لدعم ورعاية التعاون بين ممثلى القطاع الخاص فى البلدين.

وأردف السفير أحمد أبو زيد، بأن اللقاء تطرق بشكل مفصل إلى عدد من القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها الحرب الجارية في قطاع غزة، حيث تناول الوزيران سبل دفع جهود التهدئة وصولا الي وقف دائم لإطلاق النار، حيث حرص الوزير السنغافوري على الاستماع لتقديرات وزير الخارجية بشأن مستجدات الأوضاع في قطاع غزة، والكارثة الإنسانية التي يعيشها قطاع سكان القطاع منذ اللحظة الأولى لاندلاع الحرب، والجهود التى تبذلها مصر لتيسير نفاذ المساعدات الإنسانية إلى القطاع وكذا الوساطة للتوصل الي وقف لإطلاق النار.

وجدد الوزير شكري تحذير مصر من استمرار تأزم الأوضاع الإنسانية الكارثية في القطاع، ورفضها القاطع لأي سيناريوهات تستهدف التهجير القسري لسكان غزة، وتصفية القضية الفلسطينية، وأى اجتياح لمدينة رفح الفلسطينية.

كما تطرق النقاش إلى تداعيات الأزمة الراهنة على أمن البحر الأحمر، وما ترتب عنها من تهديدات جسيمة لحركة

الملاحة والشحن الدوليين، حيث توافق الوزيران على الخطورة البالغة لتفاقم الأوضاع على النحو الذي نشهده في الوقت الراهن، لما لذلك من تداعيات سلبية على الإقتصاد المصري وأمن الإقليم واستقرارهم، فضلا عن تبعات هذه الأزمة على الإقتصاد العالمي ككل.

وأكد وزير خارجية سنغافورة أن تدفق الملاحة بشكل آمن ومستدام فى قناة السويس يعد مصلحة عليا لبلادهم، ياعتبارها تمثل الوسيلة المثلى لنقل التجارة الخاصة لبلادهم إلى أوروبا.

في نهاية اللقاء اتفق الوزيران على أهمية الحفاظ على وتيرة التواصل في متابعة برامج ومقترحات التعاون الثنائية، وتكثيف التشاور حول القضايا الإقليمية والدولية محل اهتمام البلدين.

---

## شح في السلع وغلاء في الأسعار لا يتوقف رغم انفراجة الدولار

**( اقتصادي . العربي الجديد )**

تواصل أسعار مختلف السلع ارتفاعها في مصر، رغم الوعود الرئاسية والحكومية المتكررة بمواجهة حاسمة للتضخم المرتفع وضمان استقرار أسعار المنتجات الأساسية وتوفيرها في الأسواق لتكون في متناول المواطنين بكلفة مقبولة، لا سيما بعد تواري السوق السوداء للدولار وتراجع سعر صرف العملة الأميركية أخيراً بعد التدفقات الأجنبية المتأتية من بيع أصول كبيرة والمنح والقروض.

يعكس تباين الأسعار مع وفرة الدولار لدى الحكومة والبنوك تباطؤ وصول السلع الغذائية والاستهلاكية المستوردة، الأمر الذي يتضح في ندرة المعروض وارتفاع الطلب في شهر رمضان واقتراب فترة الأعياد، التي تشهد عادة زخماً في شراء مختلف السلع.

يؤكد الخبراء لجوء الحكومة إلى معالجة شح السلع بقرارات نقدية تستهدف توفير السيولة للموردين، بينما تختار نوعية المشتريات والمبالغ التي توفرها للموردين المحددين من جانبها، دون أن تسمح بحرية استيراد السلع المطلوبة للمواطنين، حيث تواصل فرض قيود على الاستيراد، وتلزم الموردين بتدبير 120% من قيمة كل صفقة، وهو ما يضطرهم إلى تدبير الدولار من البنوك مقابل عمولة تراوح ما بين 10% و15%، أو المخاطرة بتجميعه من السوق الموازية (السوداء) بنحو 55 جنيهاً للدولار.

وتتسبب هذه القيود في مواصلة أسعار السلع ارتفاعها، وهو ما يربك الحكومة التي تسوق لصفقات حصولها على قروض وعوائد بيع أصول عامة بقيمة 55 مليار دولار خلال العام الجاري، الأمر الذي ينهي أزمة مالية خانقة تجعلها

في مأمن من اضطرابات اجتماعية حذر اقتصاديون وبرلمانيون ومؤسسات دولية من خطورتها طوال الأشهر الماضية.

تشمل موجات الغلاء زيادة أسعار الطعام، كالدواجن والأجبان والبيض والسكر والزيوت، وهو ما يتعارض مع موجات انخفاضات سعرية تشهدها الأسواق الدولية، وذلك رغم ما ترصده الحكومة من مليارات الدولارات للإفراج عن السلع والبضائع المكدسة في الموانئ.

كما ارتفعت أسعار الأدوية والمستلزمات الطبية والملابس، مع استقرار نسبي في أسعار السلع المعمرة والاستهلاكية غير الأساسية. وتتهم الحكومة التجار بالجشع وبالتسبب في تصعيد موجات الغلاء، وتبدو عاجزة عن توفير البدائل مكتفية بمزيد من الوعود بحلها خلال بضعة أسابيع، في ظاهرة يعتبرها جودة عبد الخالق، وزير التضامن الأسبق، "دليلاً واضحاً على أن الحكومة ولجنة ضبط الأسواق وأسعار السلع، التي عقدت عدة اجتماعات خلال الآونة الأخيرة بحضور وزراء التموين والصناعة وقيادات اتحاد الغرف التجارية وأجهزة حماية المستهلك والمنافسة ومنع الاحتكار، فشلت فشلاً ذريعاً في مهمتها".

يشير الوزير الأسبق والخبير الاقتصادي، في خطاب وجهه للحكومة، نشرته الأربعاء الماضي جريدة "الأهالي" الصادرة عن حزب التجمع الوحدوي (يسار)، إلى أنه رغم توافر الدولار منذ أسبوعين، إلا أن المواطن لم يجد السكر المختفي من الأسواق، ولم تنخفض الأسعار، ويبدو أن الأزمة لن تنفرج خلال شهر رمضان الجاري، ما يجعل المواطن يكابد لهيب الأسعار التي تنفلت بسب ضعف الرقابة الحكومية الحكومة وجشع التجار.

بدورهـ، يقول عبد النبي عبد المطلب، الخبير الاقتصادي، لـ"العربي الجديد"، إن الحكومة اعتمدت على مواجهة التضخم برفع أسعار الفائدة بمعدل 600 نقطة (6%) دفعة واحدة مع تعويم العملة التي تراجعت من 31 جنيها للدولار إلى نحو 50 جنيهاً للدولار دفعة واحدة في اليوم الأول للتعويم، بهدف جذب السيولة إلى البنوك وعدم توجه المواطنين نحو المزيد من الاستهلاك، في الوقت الذي وعدت فيه بتوفير الدولار للموردين وفقا لأسعارهم السائدة بالبنوك.

يؤكد عبد المطلب أن إلغاء البنك المركزي اجتماع لجنة السياسات النقدية الدوري، مساء الخميس الماضي، وجه رسالة طمأنة للأسواق بأن الدولة جادة في مسألة تعويم الجنيه للحد من ارتفاع قيمة الدولار في السوق الموازية التي تتحكم في أسعار السلع الأساسية وكافة المنتجات بالأسواق، وأنها لن تتجه إلى مزيد من رفع الفائدة حاليا، لتشجع الموردين على تدبير السيولة التي يحتاجونها من البنوك لشراء السلع ومستلزمات الإنتاج ويمكنهم من توفيرها بأسعار مناسبة بالأسواق.



/ moasher

يرى الخبير الاقتصادي أن الحلول التي تطرحها الحكومة لمواجهة الغلاء تصطدم بالقواعد التي فرضها البنك المركزي لتمويل الواردات، منذ فبراير/ شباط 2022، ويوضح أن البنك المركزي متمسك بنظام السماح باستيراد السلع بنظام "الاعتمادات المستندية"، حيث يطالب الموردين بسداد كامل قيمة الصفقات التي يتفقون عليها مع نظرائهم بالخارج، بالإضافة إلى 20% زيادة في قيمة التمويل، وهو ما يحمّل الموردين مخاطر عالية عند إبرام الصفقات ويدفعهم للاقتراض بفوائد مرتفعة تزيد عن 30%.

ويضيف أن دفع الفواتير بكامل القيمة يضيق الخناق على الموردين، ويكتفي أغلبهم بطلب الواردات عند الحدود الدنيا بما يناسب حجم السيولة لديهم، والتركيز على السلع التي تحددها الحكومة والخاصة بالسلع الغذائية والدوائية لضمان التمويل من البنوك، دون أن تحقق إشباعاً لطلبات المستهلكين المتراكمة خلال العامين الماضيين، ويشعر المواطنون بأن التدفقات النقدية التي حصلت عليها الحكومة تبخرت دون أن تحقق لهم أي فائدة مرجوة.

يدعو عبد المطلب إلى ضرورة عودة البنك المركزي إلى نظام اعتماد "مستندات التحصيل" التي يقدمها الموردون للبنوك لتمويلها عند 10% من قيمتها أو 50% من كلفتها كحد أقصي، على أن يخرج البنك المركزي من عمليات الوساطة التي أقحم أجهزته فيها على مدار العامين الماضيين، بين الموردين والمصدرين، لتعود البنوك كجهة ضامنة لسداد مستحقات الطرفين.

يضع الخبير الاقتصادي شروطاً للقضاء على شح السلع وضمان خفض أسعارها بالأسواق، تشمل ابتعاد البنك المركزي عن تمويل صفقات الواردات وحساب سعر الصرف وتركه للبنك الخاص بكل مورد، واعتماد مستندات التحصيل لتخليص إجراءات الاستيراد والقضاء على بيروقراطية إنهاء مستندات الاستيراد في البنوك ومنافذ التخليص الجمركي، والإفراج عن جميع البضائع الموجودة حالياً في الموانئ دفعة واحدة، دون الالتزام بالقواعد المعلنة بالبنك المركزي، على أن تتولى الشركات الموردة تسوية قيمة الصفقات في مراحل لاحقة.

ويتوقع اقتصاديون استمرار حالة انفلات أسعار السلع بالأسواق مع زيادة الرسوم الجمركية وربطها بسعر الصرف الجديد للجنيه، في ظل عدم قدرة الحكومة على مواجهة كبار المحتكرين للسلع بالأسواق وارتباكها في إدارة الأزمة، رغم قبولها بتحرير سعر الصرف للمرة الرابعة أملا في تهدئة موجات التضخم والقضاء على تراكم الواردات السلعية ومستلزمات الإنتاج في الموانئ.

شارك رئيس الوزراء، الأسبوع الماضي، في احتفال ضخم بميناء الإسكندرية على البحر المتوسط، شمال البلاد، بخروج بضائع ومستلزمات إنتاج سلع أساسية قيمتها 1.7 مليار دولار من كافة المنافذ الجمركية، بهدف تلبية الطلب على السلع وزيادة حجم المعروض السلعي وتهدئة الأسعار والحد من التضخم الذي بلغ مستويات قياسية على مدار الأشهر الماضية.

كما يشير اقتصاديون إلى عدم تلبية الحكومة للإفراج عن مستلزمات المصانع من معدات طبية وهندسية وقطع غيار للسيارات، انتظاراً لمزيد من التدفقات بالدولار، دون أن تدرك أهمية تلك المستلزمات في تشغيل آلاف المصانع المعطلة، والتي تعمق أزمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية المستمرة منذ عامين.

ويزيد الغلاء غضب المواطنين في ظل تردي الأحوال المعيشية وتصاعد الاضطرابات السياسية في المنطقة، وتراجع قيمة الدخول وارتفاع معدلات البطالة. وأوقع الغلاء 7 ملايين مواطن في دائرة الجوع والفقر المدقع، وفقا لتقديرات صادرة في نهاية العام الماضي عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، كما يزيد عدد الفقراء الذين يمثلون 33% من السكان، وفقا لتقديرات البنك الدولي، ويدفع الطبقة المتوسط نحو حافة الفقر.

---

## الإحصاء: مصر تحتل المرتبة 22 بمؤشر أداء تغير المناخ لعام 2024

**( اقتصادي . درب )**

حققت مصر المركز رقم 22 من بين 67 دولة تضمنهم مؤشر أداء تغير المناخ (CCPI) لعام 2024 متقدمة بذلك عن الجزائر التي حققت المركز رقم 54، وتركيا التي حققت المركز 56، والإمارات العربية المتحدة التي حققت المركز 65. كما حصلت مصر على المركز الثاني بعد المغرب على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويرجع ذلك إلى أن مصر قد اتخذت إجراءات للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة واسعة النطاق مثل تشجيع تركيب الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وفي بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للأرصاد الجوية والذي يحتفل به في الـ23 من شهر مارس من كل عام منذ إنشاء المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبدء تنفيذ اتفاقية الأرصاد الجوية لمساعدة الدول للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ذكر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن أعلى متوسط شهري لكمية الاشعاع الشمسي الكلى في مصر خلال عام 2022 كان في شهر يونيو حيث بلغ 30.6 ميجا جول/ م2 وذلك في محطة رصد الغردقة يليه 30.2 ميجا جول/ م2 في محطة رصد الخارجة ثم 29.8 ميجا جول/ م2 وكان ذلك في محطة رصد الفرافرة.

وأضاف أن أعلى متوسط شهري لدرجة الحرارة العظمى في مصر خلال عام 2022 كان 42.6 درجة مئوية وذلك في شهر أغسطس في محطة رصد أسوان بينما لدرجة الحرارة الصغرى بلغ 29.7 درجة مئوية وذلك في شهر أغسطس في محطة رصد شرم الشيخ كما سجلت محطة رصد بورسعيد اعلى متوسط شهري للرطوبة النسبية في مصر خلال عام 2022 حيث بلغ 81% وكان ذلك في شهر ديسمبر.

يذكر أن الاحتفال هذا العام يقام تحت شعار "في الخطوط الأمامية للعمل المناخي " والذي يتماشى مع اتجاه المجتمع الدولي نحو اتخاذ قرارات وإجراءات طموحة للتصدي للتغيرات المناخية التي تؤثر على كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يهدد مسيرة التنمية المستدامة.

---

## مصر تكثف إسقاط المساعدات الإنسانية على غزة بالتعاون مع دول صديقة

**( سياسي . البوابة نيوز )**

كثفت القوات الجوية المصرية بالتعاون مع نظيراتها من المملكة الأردنية الهاشمية وعدد من الدول الشقيقة والصديقة ضمن التحالف الدولى على مدار أيام شهر رمضان المبارك تنفيذ الطلعات الجوية وأعمال الإسقاط الجوى لكميات كبيرة من المساعدات الغذائية ومواد الإغاثة العاجلة شمال قطاع غزة وذلك فى ظل الأزمة التى يعانى منها الأشقاء الفلسطينيين بالقطاع من نقص فى كافة الإحتياجات الإنسانية.

وفى سياق متصل أقلعت عدد من طائرات النقل العسكرى على مدار يومى 22 و23 من شهر مارس الجارى من مطار العريش ضمن الجسر الجوى المصرى والإماراتى لتنفيذ أعمال الإسقاط الجوى للمساعدات على المناطق التى يصعب وصول المساعدات إليها براً بقطاع غزة.

---

## السلطات الأمنية تنفذ قرار الإفراج عن صحافيي "الجزيرة"

**( تشريعي . العربي الجديد )**

نفذت، السلطات المصرية الأمنية، الجمعة، قرار النيابة الذي صدر الأربعاء في 20 مارس/ آذار الحالي، بإخلاء سبيل الصحافيين في قناة الجزيرة ربيع الشيخ وبهاء إبراهيم.

وتداول مستخدمون على مواقع التواصل الاجتماعي صورة لربيع الشيخ في منزله بعد الإفراج عنه.

وكانت قوات الأمن المصرية قد قبضت، في أغسطس/ آب 2021، على الصحافي ربيع الشيخ في مطار القاهرة، عقب عودته من قطر، حيث كان يعمل في قناة الجزيرة، وأحيل ملفه على ذمة القضية رقم 1365 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا بتهمة نشر أخبار كاذبة.

فيما، ألقي القبض على الصحافي بهاء الدين إبراهيم، في فبراير/ شباط 2020، أثناء سفره من مطار برج العرب إلى الدوحة، حيث يعمل في قناة الجزيرة، وتعرض للإخفاء القسري لمدة 75 يوماً قبل ظهوره على ذمة القضية 1365 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا.

ولا يزال 45 صحافياً وصحافية قابعين في السجون المصرية، على الرغم من أن كثيرين منهم أنهوا مدد الحبس الاحتياطي القانونية (سنتين)، ولكن السلطات الأمنية أعادت تدويرهم على ذمة قضايا جديدة، إذ قضى بعضهم قرابة عشر سنوات في الحبس الاحتياطي، من دون إحالتهم إلى القضاء، بحسب التقرير الرصدي الأخير للمرصد العربي لحرية الإعلام للعام 2023.

---

## شكري يؤكد تضامن مصر مع روسيا ورفضها التام لجميع أشكال العنف والإرهاب

**( سياسي . الأهرام )**

صرح السفير أحمد أبو زيد، المتحدث الرسمي ومدير إدارة الدبلوماسية العامة بوزارة الخارجية، بأن سامح شكري وزير الخارجية أجرى اتصالاً هاتفياً اليوم السبت مع وزير خارجية روسيا الاتحادية "سيرجي لافروف"، حيث نقل له خالص تعازي مصر، وتعازيه الشخصية، وذلك على خلفية حادث إطلاق النار الذي وقع بإحدى قاعات الحفلات الموسيقية قرب العاصمة الروسية موسكو، والذي أسفر عن سقوط عشرات الضحايا والمصابين.

أضاف المتحدث باسم الخارجية، أن الوزير شكري أعاد التأكيد على موقف مصر الراسخ فيما يتعلق بإدانتها الشديدة ورفضها التام لكافة أشكال العنف والإرهاب، معرباً عن تضامن مصر مع روسيا ودعم القاهرة الكامل لموسكو حيال ما تمر به في تلك الظروف العصيبة.

وأردف السفير أبو زيد، أن الوزير لافروف أعرب عن شكره وتقديره لمبادرة وزير الخارجية بالتواصل معه، مشيداً بعلاقات الصداقة والروابط الوثيقة التي تجمع بين الدولتين على مختلف المستويات، وهو ما يتضح جلياً في المساندة المشتركة بين الجانبين أمام كافة التحديات.

---